

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات
وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، عمر خليفات

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٤٠٢) رفع نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٢/١٠٤٣) فصل ٢٠١٣/٣/٢٨ إلى محمكتنا عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها والقاضي بما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (١/٣٤٧) عقوبات و عملاً بالمادة ذاتها وضعه بالحبس مدة شهر والرسوم .
٢. عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢٩٢ / ٢ و ٦٨) عقوبات مكررة مرتين و عملاً بالمادتين ذاتيهما وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم عن كل جناية .

٣. عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

مبدأً أن الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسببياً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

طلب مساعد رئيس النيابة في مطالعته الخطية تأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٢/٥٢١) تاريخ ٢٠١٢/٥/٢ قد أحالت المتهمين :-

١.

٢. الحدث /

ليحاكمها لدى تلك المحكمة عن :-

١. جناية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٧٠) عقوبات مكررة مرتين (بالنسبة للمتهم)
٢. جناية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين (بالنسبة للمتهم)
٣. جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢/٢٩٢) و(٧٠) و(٢/٨٠) عقوبات (بالنسبة للمتهم الحدث)
٤. جناية التدخل بهتك العرض وفقاً للمادتين (٢/٢٩٨ و ٢/٨٠) عقوبات (بالنسبة للمتهم الحدث)
٥. جنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (١/٣٤٧) عقوبات بالنسبة للمتهم

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨ وفي القضية رقم (٢٠١٢/١٠٤٣) أصدرت حكمها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إن المتهم مصطفى محمد عقل كان في عام (٢٠١١) قد تعرف على المدعوة المولودة بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٣ حيث نشأت بينهما منذ ذلك الحين علاقة عاطفية (حب) حيث أخذتا يتبادلان الاتصالات الهاتفية كما قام بطلبها للزواج من والدتها إلا أن والدها رفض تزويجها منه ومع ذلك استمرت الاتصالات بينهما ، وبالشهر الأول من عام (٢٠١٢) وعلى إثر علم المتهم بخروج والده المدعوة من المنزل وبقاء المدعوة بالمنزل لوحدها قام بالحضور لمنزلها بدون اتفاق معها حيث قام بدفع باب المنزل والذي لم يكن مغلقاً بالمفتاح حيث تمكن من الدخول لداخل المنزل بدون أن يأذن له أحد بذلك وتحدث مع المدعوة وقام باصطحابها للمطبخ ثم قام بتتويمها على أرض المطبخ والنوم عليها حيث أخذ يقوم بالتحسيس على صدرها وأثدائها وأفخاذها كما قام بتقبيلها على أثدائها ثم قام بشلح بنطلونه وحاول أن يشلحها بنطلونها لفض بكارتها لإجبار نوبها على تزويجها إلا أنها رفضت ذلك حيث أخذت تصرخ عندها خاف المتهم ونهض عنها وخرج من المنزل هارباً بعد أن ذكر لها عبارة (أنا بحبك وبدي أتزوجك) ونتيجة لما فعله المتهم فقد غضبت منه المدعوة وخاصمته واستمرت بذلك لمدة أسبوع ثم قام المتهم بمصالحتها وعادت الاتصالات الهاتفية بينهما وتجدد الحب بينهما .

كذلك نجد بأنه ونتيجة لعلاقة الحب بين وعلى إثر رفض ذويها تزويجها قامت في ظهر يوم ٢٠١٢/٢/٢٤ بالخروج من منزلها مستغلة غياب والدتها وشقيقتها عن المنزل واتصلت ملك مع المتهم وأخبرته عن أمر خروجها من المنزل فقام بالحضور لمكان تواجدها واصطحبها ابتداءً لمنزل شقيقه وهناك تناولوا طعام الغداء وفي المساء قام المتهم بالمدعوة بالخروج من منزل شقيقة المتهم بحجة نيته إعادتها لمنزل ذويها إلا أنه بعد ذلك قام بالاتصال مع المتهم وطلب منه تأمين مسكن له مع المدعوة ملك ثم قام المتهم باصطحاب إلى منزل المتهم ، حيث بقيا فيه مدة ساعتين تقريباً وأثناء ذلك اتصل ذوي المتهم معه فأخبروه بأنهم قادمون للمنزل عند ذلك قام المتهم بأخذ المتهم والمدعوة لمستودع يعود لأهله كما قام بتأمين فرشه وحرام حتى يتمكن من النوم في المستودع كما قام بتأمين بعض الحاجات لهما مثل القهوة والشوكولاته والماء وأغلق عليهما باب

المستودع من الخارج وأثناء الليل حاول تشليح ملك بنطلونها إلا أنها منعتة من ذلك فقام بتشليحها بلوزتها وأخذ يقوم بتقبيلها على رقبتها وفمها وصدرها ثم شلح بنطلونه وقام بضمها إليه ونام فوقها حيث وضع قضيبه بين أفخاذها من فوق البنطلون مستمراً أثناء ذلك بتقبيلها والتحسيس على مؤخرتها وأفخاذها كما أخذ يقوم بضمها من الأمام والخلف دون أن يقوم بتشليحها بنطلونها رغم محاولته ذلك إلا أن المدعوة لم تتمكن من ذلك رغم قول المتهم لها (بدي أفتحك عشان نعصب أهلنا وأتزوجك) وبعد أن رفضت المدعوة تنفيذ ما طلبه المتهم قام المتهم بضمها وحضنها إليه وناما حتى الصباح ، وفي صباح اليوم التالي حضر إليهما المتهم وأخبرهما بأن الشرطة تبحت عنهما ثم ذهب المتهم والمدعوة ، إلى أهل ه الذين قاموا بتسليمها للشرطة وعلى ضوء ذلك جرت الشكوى والملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة التي قنعت بها حيث توصلت إلى ما يلي :-

أولاً :- فيما يتعلق بجنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (١/٣٤٧) من قانون العقوبات المسندة للمتهم

تجد المحكمة إن الفعل الذي أقدم عليه المتهم المتمثل بقيامه في مطلع عام (٢٠١٢) بالحضور لمنزل ذوي المدعوة أثناء وجود المذكورة لوحدها بالمنزل بقيامه بدفع باب المنزل والدخول لداخل المنزل بدون إذن أو إرادة أي من ساكنيه إنما تتوافر فيها كافة أركان وعناصر جنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (١/٣٤٧) من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن المدعوة لم تأذن للمتهم بالدخول للمنزل حيث لم تفتح له الباب وإنما قام هو بدفع باب المنزل والدخول إليه والمكوث فيه .

ثانياً : فيما يتعلق بباقي الجرائم المسندة للمتهم والمتمثلة بجناية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٧٠ و٢/٢٩٢) عقوبات مكررة مرتين وجناية هتك العرض وفقاً للمادتين (٢/٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين .

فإن محكمتنا تجد إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في مطلع عام (٢٠١٢) بالدخول لمنزل وهي الفتاه التي يحبها وتحبه وقيامه باصطحابها للمطبخ وهناك قام ببطحها والنوم فوقها والتحسيس على صدرها وأثائها وأفخاذها كما قام بتقبيلها على أثائها إلا أنه لم يكتف في ذلك وقام بشلح بنطلونه وحاول تشليحها لبنطلونها كي يدخل قضيبيه في فرجها إلا أنها رفضت ذلك حيث أخذت تصرخ فلذا المتهم بالهرب وبعد أسبوع تصالحا وعلى أثر ذلك وبعد شهر من الواقعة الاولى أي بتاريخ ٢٤/٢/٢٠١٢ قام المتهم باصطحاب المدعوة لمنزل أحد أصدقائه ومن ثم إدخالها لمستودع كان لذوي صديقه وهناك أخذ يقوم بتقبيلها على رقبتها وفمها وصدرها ثم شلح بنطلونه وضمها إليه وقيامه بوضع قضيبيه بين أفخاذها من فوق البنطلون كما وقام بالتحسيس على مؤخرتها وأفخاذها واستمراره بضمها إليه من الأمام والخلف ثم طلب من المجني عليها فتحها حتى يجبر أهلها على الموافقة على تزويجه منها فحاول تشليحها لبنطلونها حتى يتمكن من فض بكارتها إلا أنها رفضت ذلك إنما تتوافر بهذه الأفعال جناية هناك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين وجناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين وليس كما جاء باسناد النيابة .

وذلك على اعتبار أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم في المرتين (من تقبيل الصدر وأثناء ورقبة والتحسيس على صدرها وأثائها) قد خدشت عاطفة الحياء العرضي للمجني عليها بدون عنف أو تهديد ومست بعورتها (أثائها ومؤخرتها وأفخاذها) وهذه أماكن عفه يحرس سائر الناس على صونها والذود عنها إلا أن هذه الأفعال تمت برضا المشتكية وليس أدل على ذلك سوى قولها لدى المحكمة إن جميع الأفعال الجنسية التي مارسها معي المتهم كانت برضاي وأنه لم يقم بارغامي وتهديدي عليها إضافة لذلك نجد إنها أثناء قيامه بهذه الأفعال لم تصرخ لئبتعد عنها أو طلباً للنجده وذلك على خلاف موقفها عندما حاول تشليحها بنطلونها لفض بكارتها حيث تجد المحكمة ، إن المجني عليها لم تكن راضيه عن قيام المتهم بإدخال قضيبيه بفرجها لفض بكارتها رغم حبها له حيث صرخت للمرة الأولى عندما حاول المتهم ذلك وهي في منزلها مما أجبره على النهوض عنها والهرب من المنزل حتى لا يضبطه أحد كما أنها ونتيجة لذلك غضبت منه كما جاء بأقوالها لمدة أسبوع ثم تصالحا مما يؤكد أنها لم تكن راضية عن قيامه بإدخال قضيبيه بفرجها مع رضاها عن قيامه بتقبيلها والتحسيس عليها من فوق البنطلون

والأمر ذاته تكرر معها وهي مع المتهم بالمستودع حيث كانت رافضة لفكرة قيامه بفض بكارتها قبل زواجها ومع ذلك فإن المحكمة تجد إن أفعال المتهم التي بدأ فيها لإيلاج قضيبه في فرج ملك لا تشكل شروعاً تاماً بالاغتصاب كما جاء بإسناد النيابة العامة حيث إنه وعلى الرغم من قيامه بالبدا بالتنفيذ ما عقد العزم عليه بإيلاج قضيبه بفرجها لفض بكارتها إلا أن النتيجة الجرمية لم تكتمل لأسباب خارج عن إرادة المتهم وتعود لامتناع المجني عليها عن تمكينه من نفسها وحيث نجد إن الأفعال المادية المكون لجريمة الاغتصاب لم تكتمل جميعها إذ إنه بقي حتى تكتمل تلك الأفعال أن يقوم بتشليحها بنطلونها وكلسونها الأمر الذي لم يحصل مما يجعل من فعله بهذا الخصوص يتوقف عند مرحلة الشروع الناقص بالاغتصاب في المرتين .

وعليه نجد إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم ، بالمرتين ينطبق عليها وصفان قانونيان وهو ما يعبر عنه بالتعدد المعنوي بالمعنى المقصود بالمادة (٥٧) من قانون العقوبات ذلك أن أفعال المتهم والمتمثلة بالمساس بعورات المجني عليها جاءت مزامنه ومعاصره لمحاولته تشليحها لبنطلونها لإيلاج قضيبه في فرجها لفض بكارتها مما يتعين معه ملاحقة المتهم بالوصف الأشد ، حيث نجد إن عقوبة جنائية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) من قانون العقوبات أشد من عقوبة هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات الأمر الذي يتوجب معه تجريم المتهم بجنائية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) عقوبات مكررة مرتين وليس كما جاء بإسناد النيابة .

ثالثاً :- فيما يتعلق بجنائية التدخل بالشروع بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢/٢٩٢ و ٧٠ و ٨٠ / ٢) من قانون العقوبات و جنائية التدخل بهتك العرض وفقاً للمادتين (٢ / ٢٩٨ و ٨٠ / ٢) من قانون العقوبات المسندتين للمتهم

تجد محكمتنا إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في يوم ٢٤ / ٢ / ٢٠١٢ بمساعدة المتهم ، على الأفراد بالمجني عليها وذلك بتأمين مأوى (مستودع) للمذكورين وقيامه بتزويدهما بالفرشات والحرامات اللازمة لنومهما في المستودع وتلبية طلباتهم بتأمين الماء والشوكلاته والشيبس لهما ومن ثم إغلاق باب

المستودع عليهما من الخارج والتمويه على والد المدعوة وإنكار معرفته بمكانها مع المتهم رغم علمه بأن بير متزوجين مما مكن المتهم من الاعتداء جنسياً على المدعوة حيث قام بالتحسيس على مؤخرتها وأثدائها وأفذاها وتقبيلها على أثدائها كما قام بشلح ملبسه وبنطلونه ووضع قضيبه بين أفذاها من فوق البنطلون كذلك فقد حاول المتهم إدخال قضيبه في فرجها لفض بكارتها لإجبار ذويها على تزويجه منها إلا أنها منعتة من تشليحها لبنطلونها إنما تتوافر بهذه الأفعال كافة أركان وعناصر الجرائم التالية :-

١ - جنابة التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ٢٩٨ / ٢ و ٨٠ / ٢ من قانون العقوبات .

٢ - جنابة التدخل بالشروع الناقص بالاغتصاب للمواد ٢٩٢ / ٢ و ٦٨ و ٨٠ / ٢ من قانون العقوبات .

وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة وذلك للأسباب التالية :-

١ - إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم الأصلي قد مست عورات المجني عليها برضاها وبدون عنف أو تهديد وإن نية المجني عليها لم تتجه لإتمام الواقعة الجنسية الطبيعية مع المتهم وإنما حاول هو ذلك لإجبار ذويها على تزويجهما لكن امتنعت المجني عليها عن تمكينه من ذلك (وفقاً لما سلف بيانه في متن هذا القرار عند التعرض للأفعال التي أقدم عليها المتهم .

٢ - كذلك نجد إنه من المقرر قانوناً واجتهاداً إنه حتى يسأل المرء عن جرم التدخل لا بد من قيام الدليل على تلاقي إرادة الفاعل والمتدخل على ارتكاب الجريمة واتفاقهما على ذلك إذ لا بد من قيام المتدخل بنشاط ما يؤدي إلى مساعدة الفاعل على إتمام الجريمة سواء كان هذا النشاط سابقاً على ارتكابها لها أو معاصراً أو مقترناً بتنفيذها باتخاذ المتدخل أحد الوسائل المنصوص عليها بالمادة (٢/٨٠) من قانون العقوبات .

وعملاً بالمادة (١٨/ج) من قانون الأحداث وبدلالة المادتين (٢٩٢/٢ و ٨٠) من قانون العقوبات الحكم على المتهم الحدث الفتي بسنتين محسوبة له مدة التوقيف .
بالاعتقال لمدة

ونظراً لقيام والد المجني عليها بأقواله التحقيقية لدى المدعي العام بإسقاط حقه الشخصي عن المتهم الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك تقرر المحكمة وعملاً بالمادة (١٨/ج) من قانون الأحداث وبدلالة المادة (١٩/د/٥) من القانون ذاته استبدال العقوبة المقررة بحق المتهم ياسين لتصبح عقوبته الحكم بوضعه بدار تربية لمدة سنة واحدة محسوبة له مدة التوقيف .

٢- عملاً بالمادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (٣٤٧/١) عقوبات .

وعملاً بالمادة ذاتها الحكم على المتهم بالحبس مدة شهر واحد والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمتين المسندة للمتهم من :-

- جناية هتك العرض وفقاً للمادتين (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

- جناية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢٩٢/٢ و ٧٠) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

لتصبح جناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢٩٢/٢ و ٦٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وفي الحالة المعروضة نجد إن سماح المتهم بإيواء المتهم والمجني عليها في المستودع العائد لذويه وهو يعلم بأن ليست زوجة للمتهم وقيامه بتأمين فرشات وحرّامات لهما ليناما في تلك الليلة وتأمينهما كذلك بما يحتاجونه من ماء وشيبس وشوكولاته وقهوة ومن ثم إغلاق باب المستودع عليهما من الخارج والتستر عليهما ليلة كاملة كل ذلك يقطع بأنه كان يعرف ويعلم بنية الطرفين بممارسة الجنس مع بعضهما البعض ومكنهما من ذلك وسهل لهما إتمام أفعالهما وعمد إلى تضليل والد المجني عليها الذي ذهب إليه لسؤاله عن ابنته وأنكر معرفته بمكان وجودها الأمر الذي تجد معه إن الأفعال التي أقدم عليها المتهم قد سهلت وساعدت المتهم بما قام به من جرائم بالمعنى المقصود بالمادة (٨٠ / ٢ / د) من قانون العقوبات .

وحيث سبق إن توصلت المحكمة بقرارها هذا إلى أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم بالمرتين (بمنزل ذويها وفي المستودع) ينطبق عليها وصفان قانونيان وهو ما يعبر عنه بالتعدد المعنوي وإنه بالنتيجة يتعين ملاحقة وتجريم المتهم بجناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢٩٢/١ و ٦٨) من قانون العقوبات، ولما كان المتدخل يستعير إجرامه من الفاعل الأصلي لذلك ينطبق على أفعال المتهم ما ينطبق على أفعال المتهم (بالمستودع) لكن بوصفه متدخلاً فيها وليس فاعلاً وبالتالي يتعين ملاحقة المتهم عن جناية التدخل بالشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢٩٢/٢ و ٦٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العام .

وقضت بما يلي :-

- ١- عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم الحدث من :-
- جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢٩٢/٢ و ٧٠ و ٢/٨٠) عقوبات .
- جناية التدخل بهتك العرض وفقاً للمادتين (٢٩٨/٢ و ٢/٨٠) عقوبات .
لتصبح جناية التدخل بالشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمواد (٢٩٢/٢ و ٦٨ و ٢/٨٠) من قانون العقوبات .

وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم
بجناية الشروع بالاعتصاب وفقاً للمادتين (٢٩٢ / ٢ و ٦٨) من قانون
العقوبات مكررة مرتين .

عظماً على ما جاء بقرار التحريم تقرر المحكمة ما يلي :-

١ . عملاً بالمادتين (٢٩٢ / ٢ و ٦٨) من قانون العقوبات الحكم على المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات عن كل
جناية من الجنائين التي ارتكبها مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة
التوقيف .

وعملاً بالمادة (٣٠٨) من قانون العقوبات عدم استعمال الأسباب المخففة
التقديرية بحقه كونه أتم الثامنة عشرة من عمره في حين أن المجني عليها لم
تتجاوز الثامنة عشر من عمرها .

٢ . عملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبات المقررة بحق المجرم
وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات مع الرسوم
والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وباستعراض محكمتنا أوراق الدعوى وبياناتها كمحكمة موضوع نجد :-

- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن الواقعة الجرمية التي اعتنقتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات
قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وقد قامت محكمة الجنايات
الكبرى بتسمية هذه البيانات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنيتها قرارها وهي
التي عولت عليها في تكوين قناعتها وفقاً للمادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات
الجزائية وأخصها شهادة كل من الشهود والمجني عليها

المتهم في الملف التحقيقي وكذلك أقوال المتهم والطبيب الشرعي الدكتور طلب وأقوال التحقيقية .

ومحکمتنا بصفتها محكمة موضوع تقر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من حيث الواقعة الجرمية :-

- من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن إقدام المتهم بالحضور إلى منزل ذوي المجني عليها أثناء أن كانت المذكورة لوحدها في المنزل وقيامه بفتح باب المنزل والدخول للداخل بدون إذن أو إرادة ساكنيه يشكل ذلك كافة أركان وعناصر جنحة خرق حرمة المنازل وفقاً للمادة (١/٣٤٧) من قانون العقوبات .

كذلك فإن إقدام المتهم عند دخوله إلى منزل ذوي المجني عليها خلال غياب ذويها ، وأخذها إلى المطبخ وقيامه ببيطها على الأرض والنوم فوقها والتحسيس على صدرها وأثدائها وأفخاذها وتقبيلها وقيامه بشلح بنطلونه وحاول تشليحها بنطلونها كي يدخل قضيبه في فرجها إلا أنها رفضت ذلك حيث أخذت تصرخ فلذا المتهم بالفرار وبعد أسبوع تصالح المتهم مع المجني عليها حيث تربطها علاقة حب ، وبعد مرور شهر من الواقعة الأولى قام المتهم باصطحاب المجني عليها لمنزل أحد أصدقائه وهو المتهم ، ومن ثم إدخالها إلى مستودع لذوي المتهم وقام بتقبيلها على رقبتها وفمها وصدرها ثم شلح بنطلونه وضمها إليه وقيامه بوضع قضيبه بين أفخاذها من فوق البنطلون ، وقيامه بالتحسيس على مؤخرتها وأفخاذها وضمها من الأمام والخلف ثم طلب من المجني عليها فتحها حتى يجبر أهلها على الموافقة على تزويجه إياها وحاول تشليحها بنطلونها حتى يتمكن من فض بكارتها إلا أنها رفضت ذلك إن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جنائية هناك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين ، وجناية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) من القانون ذاته مكرر مرتين .

وحيث إن هذه الأفعال بالوصف المتقدم ينطبق عليها وصفان قانونيان وهو ما يعبر عنه بالتعدد المعنوي للجرائم بالمعنى المقصود بالمادة (٥٧) من قانون العقوبات مما يتعين ملاحقة المتهم بالوصف الأشد وحيث إن جنائية الشروع بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) عقوبات أشد من جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (٢/٢٩٨) عقوبات مما يتوجب تجريمه بجنائية الشروع الناقص بالاغتصاب وفقاً للمادتين (٢/٢٩٢ و ٦٨) عقوبات مكررة مرتين .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى توصلت إلى ذلك من حيث التطبيقات القانونية بالنسبة للمتهم فيكون قرارها موافقاً للقانون ونقرها على ما توصلت إليه من هذه الناحية .

- من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد إن العقوبات التي قضت بها محكمة الجنايات الكبرى على المتهم تقع ضمن الحد القانوني للجرائم التي جرم بها وأدين بها .

إلا إننا نجد إن المتهم / المحكوم عليه تقدم لدى هذه المحكمة بقسيمة زواج من المجني عليها لما كان ذلك فتقرر المحكمة والحالة هذه عملاً بأحكام المادة (١/٣٠٨) من قانون العقوبات وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها المتهم / المحكوم عليه طالما أنه ليس مكرراً بالمعنى المقصود بالمادة ذاتها .

قرار صادر بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق غ. ع